الأمم المتحدة A

Distr.
GENERAL

A/C.2/52/3
16 October 1997
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

الجمعية العامة

الدورة الثانية والخمسون
اللجنة الثانية
البند ٩٧ (ب) من جدول الأعمال

التنمية المستدامة والتعاون الاقتصادي الدولي: تنفيذ برنامج العمل للتسعينات لصالح أقل البلدان نموا

رسالة مؤرخة ٢ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧ وموجهة الى الأمين العام من الممثل الدائم لبنغلاديش لدى الأمم المتحدة

أتشرف بأن أقدم طيا نص الإعلان الصادر عن الاجتماع الوزاري السنوي السابع لأقل البلدان نموا، الذي عقد بمقر الأمم المتحدة في ٣٠ أيلول/سبتمبر ١٩٩٧.

وأود أن أطلب إليكم أن تتكرموا بالعمل على تعميم هذه الرسالة ومرفقها بوصفهما وثيقة من الوثائق الرسمية للجمعية العامة في إطار البند ٩٧ (ب) من جدول الأعمال.

(توقيع) أنور الكريم شودهري
الممثل الدائم

241097 221097 97-27487

مرفق

إعلان الاجتماع الوزاري السنوي السابع لأقل البلدان نموا

نحن وزراء أقل البلدان نموا، المجتمعون بمقر الأمم المتحدة أثناء الدورة الثانية والخمسين للجمعية العامة، عملا بالقرار الوارد في إعلان داكا في شباط/فبراير ١٩٩٠؛

إذ نشير الى إعلان وبرنامج عمل باريس لأقل البلدان نموا في التسعينات، وحصيلة الاجتماع الحكومي الدولي الرفيع المستوى لاستعراض منتصف المدة الشامل لتنفيذ برنامج العمل للتسعينات لصالح أقل البلدان نموا؛

وإذ نذكّر بالإعلان الوزاري الصادر في ٣٠ أيلول/سبتمبر ١٩٩٦ أثناء الدورة الحادية والخمسين للجمعية العامة؛

وفي أعقاب تقييم التقدم المحرز في تنفيذ برنامج العمل، نعلن ما يلي رسميا:

١ - نشعر بقلق بالغ إزاء انخفاض المعدل الشامل للنمو بأقل البلدان نموا، في مجموعها، في عام ١٩٩٦ بالقياس إلى عام ١٩٩٧، رغم الجهود المضنية التي بذلتها هذه البلدان. ويرجع عدم إحراز التقدم في تنفيذ إعلان وبرنامج عمل باريس لأقل البلدان نموا في التسعينات، فضلا عن سوء نتائج تدابير التكيف الهيكلي، الى حد كبير، الى فشل المجتمع الدولي في تحقيق مستوى الدعم الذي سبق الالتزام به بالنسبة لأقل البلدان نموا.

٢ - وكان ثمة انخفاض مستمر بالمعدلات الحقيقية في اتفاقات أقل البلدان نموا من المساعدة الإنمائية الرسمية، التي تشكل دون منازع أكبر مصدر للموارد الخارجية. وقد هبط معدل تدفقات المساعدة الإنمائية الرسمية الى أقل البلدان نموا بالنسبة للناتج الوطني الإجمالي لدى البلدان أعضاء لجنة المساعدة الإنمائية الى ٠,٠٦ في المائة في عام ١٩٩٥، وهذا أقل مستوى حتى الآن. وهناك تناقض واضح بين هذا الاتجاه الهبوطي والالتزام المعلن في برنامج العمل بتزويد أقل البلدان نموا بدعم خارجي يتضمن زيادات ضخمة وكبيرة للمستوى الإجمالي لهذا الدعم. ونحن ندعو شركاءنا في التنمية الى اتخاذ إجراءات عاجلة لعكس مسيرة هذا الاتجاه السلبي وكفالة توفير موارد مناسبة لدعم جهود أقل البلدان نموا.

٣ - وقد ترتب على ما اضطلعت به أقل البلدان نموا من تدابير جهيدة للتكيف الهيكلي والإصلاح الاقتصادي حدوث نمو متواضع في بعض البلدان، وثمة التزام لدى أقل البلدان نموا بمواصلة وتعميق عملية الإصلاح. وبغية ترسيخ هذه المبادرات، يلاحظ أنه توجد أهمية طاغية لضرورة توفير الدعم من جانب شركاء التنمية فيما يتصل بتقديم مساعدة خارجية كافية وتخفيف عبء الديون وتيسير الوصول الى

أسواق التكنولوجيا والسلع والخدمات. وفي هذا الصدد، نرحب بالمبادرة التي اضطلع بها مؤتمر قمة مجموعة الدول السبع، الذي انعقد بدنفر، وهي مبادرة "أفريقيا: شراكة من أجل التنمية"، ونأمل في إيلاء الأهمية لتنفيذ هذه المبادرة على نحو عاجل. ونأمل أيضا في أن تتحقق بسرعة الاستجابة للنداء الصادر عن مؤتمر قمة مجموعة الدول السبع، الذي انعقد بليون، والذي تضمن تمكين السلع الواردة من أقل البلدان نموا من الوصول الى الأسواق بشكل تفضيلي.

٤ - ومازالت حصة أقل البلدان نموا من الصادرات العالمية أقل من ٠,٠٤ في المائة، مما يدل على زيادة تهميشها في هذا المجال. ولقد اضطلع في كثير من أقل البلدان نموا بتدابير للتحرر الاقتصادي، من طرف واحد في حالات كثيرة، دون التوسع في الوصول الى أسواق الاقتصادات المتقدمة النمو. ولاشك في أن الانخفاضات الكبيرة في أسعار الصادرات بالشهور الأخيرة والارتفاعات الحادة في أسعار الواردات تدل على اطراد تضاؤل إمكانات أقل البلدان نموا على صعيدي العولمة والتحرر. وتشير التقديرات في الواقع الى أن أقل البلدان نموا ستفقد ما يصل الى ٦٠٠ مليون دولار في العام الواحد بسبب عملية العولمة.

٥ - ولقد تجاوزت تدفقات الاستثمار الأجنبي الدولي المباشر أقل البلدان نموا على الرغم من زيادة حجم وديناميةالازدهار الاستثماري الحالي. وفي عدد كبير من أقل البلدان نموا، هبطت في الواقع نسبة الاستثمار الأجنبي المباشر الى الناتج المحلي الإجمالي خلال العقد الماضي. ومن بين ٣٥٠ بليون دولار من تدفقات الاستثمار الأجنبي العالمي المباشر في عام ١٩٩٦، حصلت البلدان النامية على تدفقات قياسية تبلغ ١٢٩ بليون دولار. ومع هذا، فإن التدفقات الاستثمارية الأجنبية قد ظلت قاصرة على عدد ضئيل من البلدان النامية، وناهزت التدفقات الصافية الى أقل البلدان نموا ١ بليون دولار فقط. ولقد حدث هذا على الرغم من اعتراف القطاع الخاص بشكل عام بوجود فرص استثمارية في أقل البلدان نموا. ومن الضروري أن تضطلع البلدان الأصلية بتوفير دعم مالي وتقديم حوافز محددة من أجل تشجيع التدفقات الاستثمارية، ونكرر القول بأن الاستثمار الأجنبي المباشر لا يمكن له، في إطار الظروف الراهنة، أن يحل محل المساعدة الإنمائية الرسمية في أقل البلدان نموا. فهذه البلدان بحاجة ماسة الى المساعدة الإنمائية الرسمية من أجل بناء القدرات وإقامة الهياكل المؤسسية الرئيسية وتعزيز وسائل التنمية الحالية التي تتسم بالعنف.

٦ - وكثيرا ما ترتبط التدفقات الاستثمارية بنقل التكنولوجيا، وهذا يؤدي في الغالب الى حرمان أقل البلدان نموا من الخبرة الفنية اللازمة لتحقيق التنمية. ومن الواجب على المجتمع الدولي أن يقوم، بشروط تفضيلية، بتشجيع وتيسير وتمويل عملية الوصول الى التكنولوجيا السليمة مع مراعاة الاحتياجات الخاصة لدى أقل البلدان نموا. وينبغي تدبير حوافز مالية محددة وحوافز أخرى من أجل تشجيع نقل التكنولوجيا والخبرة الفنية المناظرة من القطاع الخاص.

٧ - ومازالت حالة الديون الخارجية بأقل البلدان نموا مبعث قلق بالغ. فقد استمر عبء الدين في التزايد، فيما بين عامي ١٩٩٠ و١٩٩٥، حيث زاد مجموعه عن ٢٠ بليون دولار. ومن الواضح أن تدابير

تخفيف الديون القائمة في الوقت الراهن غير كافية الى حد كبير. ومن المتعذر تحقيق أي معدل نمو ملموس طالما لم يكن هناك تخفيض حاسم في مجموع الدين وفي التزامات خدمة الديون.

٨ - ومن رأينا أن مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون، التي اضطلع بها البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، تمثل خطوة في الاتجاه الصحيح. ومع هذا، فإن فعالية هذه الخطة ستتوقف بشكل حاسم على سرعة تخفيف عبء الدين ومداه. وفي الوقت الذي تندرج فيه الغالبية من أقل البلدان في إطار هذه المبادرة، فإنه ينبغي الوفاء على نحو سريع ومناسب بالاحتياجات المتصلة بتخفيف عبء الدين لدى البلدان الأخرى الأقل نموا. ونناشد كافة البلدان الدائنة أن تلغي تماما جميع الديون الثنائية الرسمية التي مازالت تتحملها أقل البلدان نموا.

٩ - ونرحب بخطة عمل المنظمة العالمية للتجارة التي تتعلق بأقل البلدان نموا، والتي وضعت في الاجتماع الوزاري الذي عقدته المنظمة بسنغافورة في شهر كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٦. ومن الواجب أن يكون هناك مضمون كامل ومناسب لخطة العمل هذه، التي توفر إطارا لتزويد أقل البلدان نموا بمزيد من تيسيرات الوصول الى الأسواق والاضطلاع بإجراءات لتحسين قدراتها في مجال الإمداد. ونهيب بشركائنا في التجارة والتنمية أن يقوموا، في الاجتماع الرفيع المستوى المعني بأقل البلدان نموا الذي سيعقد بجنيف في ٢٧ و٢٨ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧، بإعلان مزيد من الالتزامات بتحقيق الوصول الى الأسواق، مما يتضمن تمكين كافة صادرات أقل البلدان نموا من الوصول الى هذه الأسواق دون رسوم جمركية. ونحث أيضا على الاتفاق بشأن مبادرة متكاملة في هذا الاجتماع تقضي بتزويد أقل البلدان نموا بتعاون تقني منسق ومطرد التزايد في مجال التجارة والمجالات المتصلة بها، وذلك بهدف تعزيز قدراتها في ميدان توفير السلع والخدمات القابلة للتصدير، وفقا لمقرر الاجتماع الوزاري الذي عقد بمراكش بشأن التدابير المتخذة لصالح أقل البلدان نموا.

١٠ - وفي هذا الصدد، نعرب عن تقديرنا للأمين العام لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) إزاء ما اضطلع به، في تعاون وتنسيق من جانب المنظمات الدولية ذات الصلة، من مبادرة لمساعدة أقل البلدان نموا في وضع برامج قطرية متكاملة لتعزيز القدرات المتصلة بتوفير السلع والخدمات القابلة للتصدير، عملا بالمقرر ذي الصلة الذي اتخذه مجلس التجارة والتنمية في دورته السنوية في العام الماضي. ونحن نلاحظ ما أحرز حتى اليوم من تقدم في هذا الشأن، ونحث كافة الشركاء في التنمية وسائر البلدان التي تستطيع المساهمة بسخاء في الصندوق الاستئماني المعني بأقل البلدان نموا لدى الأونكتاد، على القيام بذلك، فهذا الصندوق يرمي الى توفير تكاليف بدء العمل في مجال البرامج القطرية المتكاملة. ونرحب بالتعاون في عملية وضع وتنفيذ هذه البرامج، وذلك فيما بين المنظمات المعنية، ولا سيما مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)، والمنظمة العالمية للتجارة، ولجنة التنمية الدولية، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، واللجان الإقليمية. ونشدد بقوة أيضا على أنه ينبغي دعم هذه الإجراءات المتخذة في مجال التجارة والمجالات الأخرى المتصلة بها من خلال التنفيذ الكامل والعاجل لكافة التدابير الخاصة والتفاضلية لأقل البلدان نموا التي وردت في الوثيقة الختامية لجولة أوروغواي ونتائج استعراض منتصف المدة الشامل

لتنفيذ برنامج العمل للتسعينات لصالح أقل البلدان نموا وسائر الاتفاقات. ونؤكد أيضا ضرورة اتخاذ تدابير إضافية، من قبيل إعفاء أقل البلدان نموا من الحدود القصوى للتعريفات الجمركية الى جانب التعريفات الجمركية التصاعدية، وإلغاء جميع الحواجز التي لا تتصل بهذه التعريفات، وإقامة آليات لـ "شبكات أمنية" من أجل مساعدة البلدان النامية في التغلب على الصعوبات الانتقالية في أعقاب جولة أوروغواي.

١١ - وسيؤدي مؤتمر الأمم المتحدة الثالث لأقل البلدان نموا الى تزويد المجتمع الدولي بمحفل للاضطلاع بتقييم عام للمشكلة الإنمائية الشاملة لدى أقل البلدان نموا، والقيام ببرنامج عمل جديد للعقد الأول من القرن القادم، بهدف تشجيع التنمية الاقتصادية والاجتماعية بهذه البلدان على الصعيد الطويل الأجل والتعجيل بإدماجها في النظام الدولي للاقتصاد والتجارة. ونحن نطالب الدورة الحالية للجمعية العامة، وفقا لما جاء في قرار الجمعية العامة ١٠٣/٥٠، بالانتهاء من مقررها المتصل بتحديد الإطار الزمني لمؤتمر الأمم المتحدة لأقل البلدان نموا المقترح عقده في عام ٢٠٠٠، ومكان عقد هذا المؤتمر وعمليته التحضيرية. ومن الواجب على مجلس التجارة والتنمية أن يضطلع بدورته السنوية في الشهر القادم بتزويد الجمعية العامة بالمدخلات الضرورية في مجال الأنشطة التحضيرية للمؤتمر، وأن ينظر في القضايا التي قد تشكل أساسا لجدول أعماله الموضوعية.

١٢ - وينبغي للأمم المتحدة أن تضطلع بعملية من عمليات التجديد الذاتي وأن تعزي أولوية عالية للتدابير المتصلة بالقضاء على الفقر. ونرحب بجهود الأمين العام التي ترمي الى إعطاء الأولوية لأقل البلدان نموا، ولكننا نشدد في نفس الوقت على أنه يتعين على الأمم المتحدة أن تزيد الى حد كبير المستوى الحالي للدعم الذي تقدمه لهذه البلدان. ونأمل في أن تتوصل منظومة الأمم المتحدة، بعد إصلاحها، الى الاستعداد على نحو مناسب للاضطلاع بمسؤوليات إضافية فيما يخص أقل البلدان نموا. ومن رأينا كذلك أن تخصص غالبية الوفورات المتوقعة من عملية الإصلاح من أجل الأنشطة التنفيذية، مع إيلاء أولوية عالية لأقل البلدان نموا عند توزيع هذه الوفورات.

١٣ - ونؤكد من جديد الدور الرئيسي لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية في إطار منظومة الأمم المتحدة فيما يتعلق بتناول القضايا المتصلة بأقل البلدان نموا، ونؤكد أيضا أنه ينبغي تعزيزه على نحو مناسب كيما يضطلع بولاياته بشأن أقل البلدان نموا. ونطالب كذلك الصناديق والبرامج ذات الصلة واللجان الإقليمية بأن تولي أهمية خاصة لأقل البلدان نموا، وذلك فيما تقوم به من أنشطة. ومن الواجب، بصفة خاصة، تزويد مكتب المنسق الخاص لأقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والبلدان النامية الجزرية بالموارد اللازمة للاضطلاع على نحو ناجع بمسؤولياته.

١٤ - ونرحب بنتائج مؤتمر القمة المعني بالائتمانات الصغيرة، الذي عقد بواشنطن العاصمة في الفترة من ٢ الى ٤ شباط/فبراير ١٩٩٧، والذي شرع في تحرك عالمي نحو الوصول الى ١٠٠ مليون من أفقر الأسر في العالم، ولا سيما النساء، وتزويدها بائتمانات للعمالة الذاتية وسائر الخدمات المالية والتجارية بحلول عام ٢٠٠٥. ونسلم بأن برامج الائتمانات الصغيرة تشكل استراتيجية رئيسية في مجال تشجيع العمالة الذاتية

وتوليد الدخل واستئصال الفقر وتمكين السكان، وخاصة المرأة، من تحقيق مزيد من العدالة الاجتماعية عن طريق تيسير إمكانية الوصول الى الائتمانات من جانب الفقراء. وبغية بلوغ أهداف مؤتمر القمة هذا، ينبغي إنشاء مؤسسات جديدة لتوفير الائتمانات الصغيرة بهدف تيسير وصول الفقراء للائتمان، مع تشجيع القائم من هذه المؤسسات، وندعو جميع المؤسسات الإقليمية والدولية، التي تعمل على القضاء على الفقر، الى مساعدتنا في تحقيق هدف مؤتمر القمة.

١٥ - ونعرب عن امتناننا لسعادة الشيخ حسين، رئيس وزراء بنغلاديش، إزاء اتصالاته الموضوعية المستمرة باسم أقل البلدان نموا مع رؤساء دول وحكومات مجموعة البلدان السبعة. ونحن على ثقة من أن هذا الترتيب الدائم لإجراء حوار من هذا القبيل سوف يظل بالغ النفع بالنسبة لأقل البلدان نموا. ونود أن نطلب الى سعادة رئيس الوزراء أن يستمر في حواره مع زعماء مجموعة البلدان السبعة وغيرهم من الشركاء في التنمية، من أجل لفت انتباههم للقضايا التي تهم أقل البلدان النامية بصفة خاصة.

- - - - -